المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
المستشار خالد السطي -
المستشارة لبنى علوي

الرباط في: 14/04/2026

سؤال كتابي رقم: 9115

إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: مآل تنزيل المادتين 76 و77 من النظام الأساسي وتمكين المعنيين من تغيير الإطار

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

السيد الوزير المحترم،

في إطار تتبع تنزيل مقتضيات النظام الأساسي الجديد لموظفي وزارة التربية الوطنية، يثار ملف فئة من الموظفين المعنيين بالمادتين 76 و77، الراغبين في الاستفادة من تغيير الإطار إلى "ممون" أو "مفتش الشؤون المالية"، خاصة ممن راكموا تجربة في مجال التسيير المالي والمادي.
وفي الوقت الذي يعتبر فيه المتتبعون أن التنزيل العادل والمنصف لمقتضيات النظام الأساسي يظل مدخلاً أساسياً لتحقيق الاستقرار المهني وتحفيز الموارد البشرية داخل المنظومة التربوية، فإن تنزيل المادتين سالفتي الذكر يعرف مجموعة من الإكراهات، من بينها رفض تسليم الشواهد الإدارية لبعض المعنيين، وفرض شروط أو قيود إضافية غير منصوص عليها في النصوص التنظيمية، إضافة إلى تسجيل تخوفات من إقصاء بعض الطلبات أو سحبها لأسباب مسطرية، فضلاً عن ضيق الآجال المحددة لإيداع الملفات، وهو ما من شأنه حرمان عدد من الموظفين من الاستفادة من حق يكفله النظام الأساسي.

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم عن:

- الإجراءات التي تعتزم الوزارة اتخاذها لضمان التنزيل السليم والعادل لمقتضيات المادتين 76 و77، بما يكفل استفادة جميع الموظفين المستوفين للشروط، دون فرض قيود غير منصوص عليها قانوناً؟
- سبب رفض تسليم الشواهد الإدارية لبعض المعنيين، وما هي التدابير المتخذة لتوحيد

المعايير بين مختلف الأكاديميات والمديريات الإقليمية؟ وكيف ستضمن الوزارة حماية طلبات المعنيين من أي سحب أو إقصاء غير قانوني، طالما أنهم يستوفون الشروط الجوهرية للاستفادة؟

- الاجراءات المزمع اتخاذها لتمديد آجال إيداع الملفات، بالنظر للإكراهات الإدارية والتقنية التي رافقت هذه العملية، ضماناً لتكافؤ الفرص وعدم ضياع حقوق المعنيين؟

- الآجال الزمنية المحددة للحسم النهائي في هذا الملف وتمكين المستفيدين من التكوين وتغيير الإطار في ظروف منصفة وشفافة؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الإمضاء

السطي خالد